The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.1, P P. 1-23
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد 10، العدد3، 2018 ص ص25-1

The impact of public spending to economic growth the UAE a model for the period(1997-2014)

*فاعلية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الامارات العربية للمدة (1997-2014)

** أ.م.د.عياد محمد علي *** ساره منعم مهدي المرزوك

Abstract

The research aims to determine the effectiveness of public spending to economic growth in the UAE during the period (2014-1997), through the relationship between public spending and an independent variable rate GDP growth as the dependent variable analysis using vector autoregressive commonintegrationmodel.

The researcher concluded that public spending explains a rate (72%) of the developments in the GDP growth rate changes in the United Arab Emirates during the said period. Current expenditure in the UAE has taken an upward path where the overall average of the relative importance (76.1%), while investment spending appeared A volatile during the period of research where the overall average of the relative importance (15.6%)

المستخلص:-

يهدف البحث الى معرفة مدى فاعلية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الامارات العربية خلال المدة (1997-2014) ،عن طريق تحليل العلاقة بين الانفاق العام كمتغير مستقل ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي والتكامل المشترك .

وقد توصل الباحثان الى ان الانفاق العام يفسر ما نسبته (72%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية خلال المدة المذكورة . وقد اتخذ الانفاق الجاري في الامارات العربية مسارا تصاعديا حيث بلغ المتوسط العام للاهمية النسبية (76.1%) في حين ظهر

(*) بحث مستل.
(**) جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد.
(***) طالب ماجستير – جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

الانفاق الاستثماري بشكل متذبذب خلال مده البحث حيث بلغ المتوسط العام للاهمية النسبية (15.6%) .

المقدمة يعد الانفاق العام احد الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دوره في المجالات الاقتصادية والمالية حيث انه يعكس جميع الانشطة العامة ، و برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للافراد وسعيا وراء تحقيق اقصى نفع جماعي ممكن ،كما يعد الانفاق العام احد ادوات السياسة المالية التي تستند اليها الحكومات في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم رفع مستوى الرفاهية التي ينعم بها افراد المجتمع في اي بلد . ان الاقتصاد الاماراتي يعتمد على الايراد النفطي كمصدر هام لتمويل الانفاق العام ، حيث تشكل نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي نسبة كبيرة مع تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية الاخرى.، فضلا عن خصائص اخرى رئيسة كاعتماد الاقتصاد الحر مع الاعتماد على القوى العاملة الوافدة.

مشكلة البحث

اكدت الكثير من البحوث التي اجريت في العديد من الدول على وجود علاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي حيث اشارت هذه البحوث الى ايجابية هذه العلاقة وتأثيره الفاعل في تحقيق النمو الاقتصادي .لذا فان هذا البحث سوف ينصب تركيزه على الاجابة عن التساؤل التالي: كيف يؤثر الانفاق العام في النمو الاقتصادي ومدى فاعلية تأثيره عليه في الامارات العربية.؟

اهمية البحث

يعد الانفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي اذ يسهم في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد المحلي في حالة توجيهه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة وتفعيل دوره في عملية النمو الاقتصادي ، وبخلاف ذلك فان توجيهه نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية، الامر الذي يجعل تأثيره ضعيفا في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

هدف البحث

تهدف البحث الى معرفة مدى فاعلية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، واي من الانفاق الاكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي، الانفاق الاستثماري ام الانفاق الجاري في الامارات العربية المتحدة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : يؤثر الانفاق العام وبخاصة الاستثماري منه في النمو الاقتصادي تأثيرا موجبا ، وان مدى فاعلية هذا التأثير تكون مختلفة ما بين القوة و الضعف .

الحدود الزمانية والمكانية تناول البحث تحليل اثر الانفاق العام في النمو الاقتصادي للمدة (1997-2014) في الامارات العربية .

منهجية البحث

اعتمد الباحثان على استخدام الاسلوب الوصفي لتحليل وبيان تطور الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية، وكذلك اعتمدت على استخدام اسلوب التحليلي القياسي من خلال بناء نموذج قياسي يفسر اثر الانفاق العام في النمو الاقتصادي ، حيث تم استخدام البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الاماراتي خلال مدة البحث.

المبحث الاول: الاطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي

اولا : مفهوم الانفاق العام وقواعده الاساسية :

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للإنفاق العام ، وحقيقة الامر ان وجود اكثر من تعريف له لا يعني اختلاف المفاهيم حوله ، ومن بين تلك المفاهيم التالي :-

لقد عرف الانفاق العام على انه ((مجموع المصاريف التي تقوم الدوله بانفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فتره زمنية معينة ، بهدف اشباع حاجات عامة))[1].

كما عرف على انه ((المبالغ النقدية التي تقوم السلطات العامة بأنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة))[2] .

وكذلك عرف ((بأعتباره مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد تحقيق منفعة عامة))[3].

ومن التعاريف السابقة ،بالامكان تحديد الشروط الواجب توافرها في الانفاق العام ومنها يكون هذا الانفاق نقديا فضلا عن صدوره من جهة عامة ممثلة بالدولة او احد هيئاتها العامة ، واخيرا ان يهدف الى تحقيق نفع عام واشباع حاجة عامة .

ومن المعلوم ان هناك العديد من القواعد التي يجب مراعاتها في الانفاق العام وهي :-

1- قاعدة المنفعة :-

يهدف الانفاق العام الى تحقيق اكبر قدر من المنفعة وذلك بهدف اشباع حاجات عامة للمجتمع .وهنا سيتم طرح موضوع اخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد اولويات الانفاق العام حيث يجب على الدولة ان توازن بين المنافع من اجل تحقيق اقصى منفعة اجتماعية حيث يقرر في ضوء اهداف الخطة الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة ، بالاضافة الى ذلك الاخذ بنظر الاعتبار توزيع الانفاق جغرافيا(حسب احتياجات النواحي والاقاليم المختلفة) واجتماعيا بين طبقات المجتمع المختلفة، والى جانب هذين التوزيعين للإنفاق العام ، هناك توزيع قطاعي له بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني[4].

ولغرض قياس المنفعة للإنفاق العام هناك عدة اتجاهات اهتمت بذلك وهي[5] :-

أ- الاتجاه الذاتي (الشخصي).

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004– 2005 ، ص 173 .

[2] محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، ط 4 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع . عمان . 2012 ، ص 260 .

[3] محمد طاقة ، و هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص33 .

[4] محمد طاقة ، وهدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص 34 .

[5] رفعت المحجوب ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة 1966، ص ص36-37 وص ص60-61.

لقد ظهرت اراء عديدة في ظل هذا الاتجاه لقياس المنفعة ،فالبعض من الاقتصاديين ، ومن بينهم (ساكس)الذي يرى ان تحقيق اقصى منفعة ممكنة من الانفاق العام تتم في حالة تساوي المنفعة الحدية لهذا الانفاق مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للافراد بعد فرض الاعباء العامة . اما البعض الاخر فقد اعتمد في قياسه للمنفعة الجماعية للانفاق العام على فكرة (الرفاهية الاقتصادية) ومثل ذلك ما فعله (هيكس) و(كالدور) في تطبيق مبدا التعويض على النفقة العامه. وينصرف هذا المبدا الى اعتبار التغيير الذي يحدث في تخصيص الموارد او في التنظيم الاقتصادي او في عدالته اذا ما ادى هذا الانفاق الى انتفاع فرد ما او جماعة ما بما يمكنه من تعويض الفرد او الجماعة الذي كان ضحية هذا التغيير تعويضا نقديا . واوضح ان الاعتماد في قياس المنفعة الجماعية على (مبدا التعويض) يعني في النهاية الاعتماد على المنفعة الفردية ، كاساس في قياسها .

ان الاتجاه الذاتي يعتمد في تحديده للمنفعة الجماعية المترتبة على الانفاق العام على اساس المنفعة الفردية .

ب- الاتجاه الموضوعي

يرى بعض الاقتصاديين ان الاعتماد في قياس المنفعة الجماعية المترتبة على الانفاق العام من خلال الزيادة المباشرة وغير المباشرة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة لهذا الانفاق اي الاعتماد على التداخل بين اثري المضاعف و المعجل.

ويؤخذ على هذا المعيار انه معيار اقتصادي محض، يعني انه لايستطيع ان يغطي جميع انواع الانفاق العام ، ومثلها الانفاق العسكري وغيره .كما انه معيار يستخدم في اختيار الانفاق العام وفق معايير اقتصادية معينة منها : معدل ما يحققه المشروع من ربح ، معدل ما يضيفه المشروع الى كل من الدخل القومي ، الطاقة الانتاجية، والتشغيل ، مدى استخدام المشروع لعوامل الانتاج المحلية ، وما يتطلبه من العملات الاجنبية وما يتم توفره منها ، المدة اللازمة لتنفيذ المشروع والبدء في الانتاج

2- قاعدة الاقتصاد (العقلانية الاقتصادية).

ان المقصود بهذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والاسراف في الانفاق العام دون مبرر وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الاولى، وفي هذا الخصوص يتطلب التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد . فالتبذير يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه الى سوء استخدام اموال الدولة اي ان الانفاق قد يكون غير ضروري ولا يحقق النفع العام او قد يكون ضروري ويحقق نفع عام ولكن بتكاليف مرتفعة جدا ، اما التقتير فهو القلة في الانفاق والاحجام فيه جزافا حتى في مسائل واوجه الانفاق التي يكون فيها الانفاق من اجل تحقيق منافع عامة او لإشباع حاجات عامة ، اما الاقتصاد

بالإنفاق فهو انفاق ما يلزم من الاموال ، وبالتالي فهو يحتل موقع وسطي بين مفهومي التقتير والتبذير [6] .

3- قاعدة الترخيص :-

تختص السلطة التشريعية في الدولة بإصدار القوانين والقرارات الخاصة في الانفاق العام وذلك باعتباره جزء من ميزانية الدولة ، ويتم مناقشة البرلمان التي تقرر الصرف على اوجه الانفاق الكفيلة بالتحقق من ان النفقة العامة على كل وجه تمثل ضرورة قصوى او حاجة ضرورية للأفراد ويترتب عليها تحقيق اكبر منفعة جماعية لهم [7].

ثانيا : مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

هناك العديد من المفاهيم للنمو الاقتصادي والتي تختلف من حيث الشكل ولكنها من حيث الجوهر متماثلة ، وسنقوم باستعراض البعض من تلك المفاهيم للنمو الاقصادي .

ـ " تحقيق زيادة في الدخل القومي او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن"[8] .

ـ" تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن "[9] .

ـ هو" النمو الحاصل في الدخل الحقيقي او النمو في الناتج القومي الصافي او النمو والتطور في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل (المعرفة الانسانية ، وتراكم راس المال ، وزيادة السكان والقوى العاملة) بمرور الزمن "[10] .

وبعد التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي ، لابد من تمييزه عن مفهوم اخر وهو التنمية الاقتصادية ، فالتنمية الاقتصادية تعني احداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي الى تحقيق معدلات نمو فيها بشكل اسرع من معدلات نموها الطبيعية .[11]

بالإمكان التعبير عن النمو الاقتصادي عند قياسه بطرق مختلفة[12])، حيث يتم قياس معدل النمو الاقتصادي من خلال معدل النمو في الناتج القومي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي والتغيرات الحاصلة فيهما عبر الزمن . وتتخذ هذه الطريقة الصيغة التالية :-

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي في سنة الهدف}}{\text{الناتج القومي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي في سنة الاساس}} * 100$$

اما الطريقة الاخرى في قياس معدل النمو الاقتصادي فتتم من خلال معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن . وتتخذ هذه الطريقة الصيغة التالية :-

---

[6] عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، جامعة الموصل ،2002 ، ص41

[7] زين العابدين ناصر ، علم المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 1975 ، ص86 .

[8] عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2007، ص466 .

[9] عبير شعبان عبده ، وسحر عبد الرؤوف القفاش ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ،2013 ، ص79 .

[10] محمود حسين الوادي ، واحمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ،ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2009 ، ص301.

[11] محمود حسين الوادي واخرون ،الاقتصاد الكلي ، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2013 ،ص297 .

[12] عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ، مصدر سابق ، 465

معدل النمو الاقتصادي = معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي .والاخيريتم احتسابه على النحو التالي :

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي في سنة الهدف}}{\text{عدد السكان لنفس السنة}}$$

∴ معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي – معدل التغير في السكان

او = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي – معدل نمو السكان .

يستخدم في الغالب معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي لاي اقتصاد مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الافراد في البلد والنمو بوصفه مؤشرا معبرا عن زيادة هذا المعدل [13] .

ثالثا :– طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي :

يعكس الانفاق العام الدور الاقتصادي للدولة ونطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والذي ارتبط تطوره مع التطور الحاصل في هذا الدور من الدولة الحارسة الى المتدخلة ثم المنتجة . وقد افرز الجدل الفكري الدائر ما بين المدارس الاقتصادية الى اختلاف رؤيتها للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي ، فالكلاسيكيون القدامى والمحدثين يرون عدم فاعلية السياسة المالية في التاثير في النشاط الاقتصادي وبعكسه عند كينز والكينزيين الجدد من خلال الاقرار بالدور الكبير الذي يلعبه الانفاق العام في عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمتة الفعالة في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

ان ملامح العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي تبرز من خلال ارتباط الانفاق العام بالتغيرات في مستوى الناتج المحلي الاجمالي باعتباره يمثل احد مكونات الطلب الكلي، ومن الطبيعي ان يتاثر مستوى ذلك الناتج بالتغيرات التي تحدث في حجم الانفاق العام ودوره في توسيع الطاقة الانتاجية لاي مجتمع وبالتالي زيادة الناتج القومي . كما يختلف الدور الذي يلعبه الانفاق العام في تحقيق ذلك تبعا لاختلاف نوعه ، فالانفاق الاستثماري يساهم في تكوين راس المال عن طريق المشاريع التي تنفذها الحكومة وهذا ينعكس ايجابا على نمو الناتج المحلي الاجمالي . اما الانفاق التحويلي فانه يعمل على توجيه عناصر الانتاج من قطاع اقتصادي الى قطاع اخر من اجل احداث نمو اقتصادي متوازن .

وبالامكان استخدام الناتج المحلي الاجمالي لغرض قياس النشاط الاقتصادي برغم النواقص والعيوب التي تعتري احتسابه ، فان الاقتصاديين على الدوام ينظرون اليه بوصفه مؤشرا مقبولا في العلوم الاقتصادية وليس مقياسا مطلقا يمكن استعماله لاغراض النمو الاقتصادي في الامدين القصير او الطويل [14] .

ومما لاشك فيه ان العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي قد تجسدت من خلال معادلة الدخل التي تتخذ الصيغة التالية :–

[13] محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، ط1 ،دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ،2010، ص71 .
[14] محمد صالح تركي القريشي ، مصدر سابق ، ص74.

$$y = c + i + g + (x - m)$$

حيث ان : y= الناتج المحلي الاجمالي ، c= الاستهلاك الكلي (العام والخاص) ،i= الاستثمار الكلي (العام والخاص) ، g= الانفاق العام ، x–m= صافي الميزان التجاري

لذا فان الانفاق العام يؤثر في نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال تاثير مكوناته فانه يتحدد بنوعين من العوامل :

اولها :– العوامل الاقتصادية

يعد الطلب الكلي الفعال من ابرز هذه العوامل حيث غالبا ما يعد انخفاضه السبب الاساسي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وايضا انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والعكس هو الصحيح انطلاقا من كون الانفاق العام يعد احد مكونات الطلب الكلي ، فان زيادة ارقامه وبخاصه الاستثماري منه من شأنه دفع عجله الاقتصاد وتحريك النشاط الاقتصادي للانتعاش .

ثانيها :– العوامل المادية

تشكل هذه العوامل المقدرة الانتاجية للمجتمع ، حيث يؤدي الانفاق العام بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى زيادة المقدرة الانتاجية عند توافر عوامل انتاجية كالموارد الطبيعية والبشرية وراس المال والفن الانتاجي . وتختلف مساهمة الانفاق العام في زيادة الطاقة الانتاجية تبعا لاختلاف طبيعة ذلك الانفاق [15] ، حيث يعمل الانفاق الانتاجي على انتاج السلع والخدمات العامة من اجل اشباع الحاجات الاستهلاكية للمجتمع ،وكذلك انتاج رؤوس الاموال العينية المعدة للاستثمار ،وهذا الانفاق الاستثماري والاستهلاكي يعد من الانفاق المنتج .اما الانفاق الاجتماعي والذي يتخذ صورة الاعانات او التحويلات المباشرة فانها تؤدي الى زيادة الانتاج بشكل ملموس مثل الانفاق على التعليم والصحة اللذان يساهمان في رفع المستوى المهاري والصحي لافراد المجتمع وتمكينهم من اداء نشاطهم بكفاءة عالية .اما الانفاق العسكري فتبرز مساهمته في زيادة المقدرة الانتاجية للمجتمع باعتباره القاطره المحركة للنشاط الاقتصادي في الدول الراسمالية والمتقدمة .

المبحث الثاني: تحليل واقع الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية

اولا : تطور الانفاق العام :–

من خلال الجدول (1) سيتم تحليل الانفاق العام في الامارات العربية المتحدة خلال مدة البحث وبشقيه الانفاق الجاري والاستثماري الى جانب انفاق اخر. حيث بلغ الانفاق العام في سنة 1997 (17540) مليون دولار وبنسبة (22.3%) من اجمالي الناتج المحلي وموزعا ما بين انواعه الثلاثة بواقع (12910) و(4542) و(88) مليون دولار وباهمية نسبية بلغت (73.6%) و(25.9%) و(0.5%) من اجمالي الانفاق العام وعلى التوالي. وفي الاعوام (1998–2001) فقد شهد الانفاق العام ارتفاعا في ارقامه مسجلا (25993) مليون دولار في عام 2001 وبنسبه (25.2%) من اجمالي الناتج المحلي موزعا بين انواعه الثلاثة بواقع (20254) و(5588) و(151) مليون دولار على التوالي

[15] وليد عبد الحميد عايب ،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،ط1 ، مكتبة الحسن العصرية للنشر والتوزيع ،بيروت ، 2010، ص 138 .

وباهمية نسبية بلغت (77.9%) و(21.5%) و(0.6%) ولعل السبب الكامن وراء هذا الارتفاع هو الزيادات الحاصلة في بعض بنوده كالرواتب والاجور ، والسلع والخدمات ، والدعم والتحويلات [16] . وفي عام 2002 انخفض الانفاق العام حيث بلغ (23585) مليون دولار وبنسبة (21.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ادى الى انخفاض ارقام مكوناته الثلاثة الى (18231) و (5236) و (118) مليون دولار وبأهمية نسبية بلغت (77.3%) و(22.2%) و (0.5%) من اجمالي الانفاق العام على التوالي ولعل السبب الكامن وراء ذلك هو انخفاض الانفاق المخصص للدعم والتحويلات[17] . وخلال عام 2003 ارتفع الانفاق العام وبلغ (24180) مليون دولار وبنسبة (19.4%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما ادى الى ارتفاع نصيب كل من الانفاق الجاري والاستثماري الى (18522) و(5634) مليون دولار وبأهمية نسبية بلغت على التوالي (76.6%) و(23.3%) من اجمالي الانفاق العام مقابل الانخفاض الكبير في نصيب الانفاق الاخر البالغ (24) مليون دولار وبأهمية نسبية بلغت (0.1%) . وبعد ذلك ، شهد الانفاق العام اتجاها تصاعديا خلال الاعوام (2004–2014) باستثناء عام 2010 حيث واصلت ارقامه بالتزايد من سنة لاخرى حيث ارتفع من (26215) مليون دولار الى(138033) مليون دولار ما بين عامي 2004 و 2014 . كما ارتفعت نسبتة من GDP من (17.7%) الى (345.6%) ، الامر الذي يؤشر الى اتساع الدور الاقتصادي للدولة وسعيها الحثيث نحو اشباع الحاجات العامة وزيادة الرفاهية الاجتماعية . لقد انعكست الارتفاعات الحاصلة في اجمالي الانفاق العام على مكوناته الثلاثة خلال الاعوام التالية من مدة البحث ، ففي عام 2004 ادت الى زيادة الانفاق الجاري الى (22051) مليون دولار وبأهمية نسبية هي الاعلى خلال مدة البحث والبالغة (84.1%) وعلى حساب النوعين الاخرين والتي بلغت ارقامهما (4141) و (23) مليون دولار مع انخفاض اهميتهما النسبية الى (15.8%) و (0.1%) من اجمالي الانفاق العام . وبعد ذلك واصل الانفاق العام الارتفاع في ارقامه حتى عام 2009 مسجلا (106408) مليون دولار وبنسبة بلغت (41.9%) من اجمالي الناتج المحلي ،وهذا الارتفاع جاء نتيجة

جدول (1)

واقع الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية للمدة (1997–2014)

دولار امريكي *

السنوات	الانفاق الجاري (1)	الانفاق الاستثماري (2)	الانفاق الاخر (3)	الانفاق العام 3+2+1 =(4)	الاهمية النسبية 4:1	4:2	4:3	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (5)	معدل النمو	الانفاق العام / GDP (6)

[16] مصرف الامارات العربية المتحدة ، التقرير السنوي لسنه 2001، ص 23 .

[17] مصرف الامارات العربية المتحدة ، التقرير السنوي لسنة 2002، ص24.

22.3	7.2	78796	0.5	25.9	73.6	17540	88	4542	12910	1997
25.7	−3.9	75664	0.2	23.8	75.9	19461	39	4632	14790	1998
23.9	11.6	84434	0.4	20	79.6	20222	81	4044	16097	1999
21.9	23.6	104323	0.9	20.1	79.0	22891	206	4601	18084	2000
25.2	−0.9	103298	0.6	21.5	77.9	25993	151	5588	20254	2001
21.5	6.3	109801	0.5	22.2	77.3	23585	118	5236	18231	2002
19.4	13.2	124329	0.1	23.3	76.6	24180	24	5658	18522	2003
17.7	18.9	147804	0.1	15.8	84.1	26215	23	4141	22051	2004
15.7	22.2	180592	5.9	13.4	80.7	28436	1670	3824	22942	2005
15.4	22.9	222076	5.4	12.1	82.5	34303	1864	4146	28293	2006
16.9	16.1	257881	13.2	10.8	76	43492	5757	4703	33033	2007
237.9	−87.8	31543	18.8	11.9	69.3	75067	14117	8966	51984	2008
41.9	703.7	253513	33	11.9	55.1	106408	35064	12664	58681	2009
327.5	−88.7	28601	15.8	11.6	72.6	93679	14761	10889	68029	2010
353.1	21.8	34848	13.7	10.1	76.2	123042	16829	12427	93786	2011
349.6	7.1	37338	13.1	9.2	77.7	130524	17093	12055	101376	2012
347.4	3.7	38714	12.9	8.7	78.4	134506	17356	11694	105457	2013
345.6	3.2	39940	13.3	8.9	77.7	138033	18408	12403	107222	2014
			%8.2	15.6%	%76.1					المتوسط العام
						%12.90	%36.9	%6.1	%13.3	معدل النمو المركب **

- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (ايلول) 2004 .بالنسبة للسنوات (1997-2003).
- المركز الوطني للاحصاء، ادارة الاحصاءات الاقتصادية ،قسم الحسابات القومية ،المالية العامة بالنسبة للسنوات (2004-2014).
- * تم احتساب معدل النمو المركب من قبل الباحثة وفق الصيغة التالية :

لاتخاذ الحكومة سياسة مالية توسعية من اجل تعويض العجز الحاصل في الطلب الكلي لاعادة الاستقرار الاقتصادي الذي تاثر بفعل الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 [18] . وقد ادى هذا الارتفاع الى زيادة ارقام الانفاقات الثلاثة الى (58681) و(12664) و(25064) مليون دولار وباهمية نسبية بلغت (55.1%) للانفاق الجاري وهي نسبة منخفضة عما كانت عليه في العام السابق مقابل ارتفاع الاهمية النسبية للانفاق الاخر الى (33%) في حين حافظت الاهمية النسبية للانفاق الاستثماري على حالها وهي (11.9%) .

وفي عام 2010 فقد شهد الانفاق العام انخفاضا ملحوظا حيث بلغ (93679) مليون دولار وبنسبة (327.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وهذا الانخفاض جاء تاثرا بطبيعة السياسة المالية التي اتخذتها الدولة طبقا لظروفها ونتيجة لقيام الدولة بترشيد الانفاق بما لاتخل بالنشاط الاقتصادي وذلك باستثناء الانفاق الجاري اللازم لتسيير الجهاز الحكومي[19]. وبناءا على ذلك فقد ارتفع الانفاق الجاري الى (68029) مليون دولار وبنسبة (72.6%) من اجمالي الانفاق العام ، وبالمقابل انخفض كل من الانفاق الاستثماري والانفاق الاخر الى (10889) و(14761) مليون دولار وباهمية نسبية بلغت (11.6%) و(15.8%) على التوالي . ثم استمر الارتفاع في اجمالي الانفاق العام خلال السنوات (2011-2014) من (123042) مليون دولار الى (138033) مليون دولار ومع هذا الارتفاع ، فان نسبته الى GDP قد انخفضت من (353.1%) الى (345.6%) تقريبا . وقد انعكس هذا الارتفاع على الانواع الثلاثة منه لتصل قيمها الى(107222) و(12403) و(18408) مليون دولار في عام 2014 وباهمية نسبية بلغت على التوالي (77.7%) و(8.9%) و(13.3%) بعد ما كانت ارقامها في سنة 2011 على التوالي (93786) و(12427) و(16829) مليون دولار وباهمية نسبية (76.2%) و(10.1%) و(13.7%) من اجمالي الانفاق العام ، ويعود السبب في هذا الارتفاع في جزء منه الى الجهود الحكومية لتطبيق الخطط التنموية الرامية الى تعزيز معدل النمو الاقتصادي وخفض مستوى البطالة ، واستجابة للظروف الاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية [20] .

---

[18] المركز الوطني للاحصاء ،دولة الامارات العربية المتحدة ، التقرير التحليلي للابعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة لسنه 2009 ، ص 26 .

[19] وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2011 ، ص26 .

[20] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ،ص120.

ومن التحليل السابق نجد ان الانفاق العام في دولة الامارات العربية المتحدة قد اتخد مساراً تصاعديا وذلك بمعدل نمو مركب بلغ (12.9%) خلال مدة البحث وهذا يرجع الى اتباع الحكومة سياسه انفاقية توسعية خلال مدة البحث وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد ومن اجل تحقيق الاهداف المخطط لها كما هو موضح في مسار كل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري والانفاق الاخر للدولة والتي تنمو بمعدل نمو مركب بلغ (13.3%) و (6.1%) و (36.9%) على التوالي وبمتوسط عام للأهمية النسبية بلغ (76.1%) و (15.6%) و (8.3%) على التوالي كما سجل الانفاق العام خلال مدة البحث معدلات نمو سنوية موجبة تراوحت بين الحدين الادنى (2.5%) في عام 2003 والاعلى (72.6%) في عام 2008 وبأستثناء عامي 2002 و2010 فكانتا سالبة وهي (9.3%) و(11.9%) على التوالي .

ثانيا :- تطورات الناتج المحلي الاجمالي :-

لقد شهد الناتج المحلي الاجمالي باسعاره الجارية خلال مدة البحث ارتفاعا ملحوظا في اغلب السنوات ،حيث بلغ (78796) مليون دولار في عام 1997 وبمعدل نمو (7.2%) ،ثم حققت ارقامه ارتفاعا مستمرا مع بعض الاستثناءات (في السنتين 1998 و2001) لتصل الى اعلى مستوى لها في عام 2007 مسجلا رقما بلغ (257881) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (16.1%) . وخلال عام 2008 فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية تراجعا كبيرا الى (31543) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (87.8%) ويعود ذلك الانخفاض الى الازمة المالية العالمية والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط والسلع الاولية الاخرى في الاسواق العالمية [21] . وفي عام 2009 فقد ارتفع GDPالى (253513) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي هو الاعلى خلال مدة البحث والبالغ (703.7%) ويرجع ذلك الى انتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع عائدات الصادرات النفطية [22] . ثم استمر GDP باسعاره الجارية بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة ماعدا 2010 ليصل في عام 2014 الى (39940) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.2%) . ومن الجدير بالذكر ان الناتج المحلي الاجمالي باسعاره الجارية قد نما بمعدل نمو مركب سالب بلغ (3.9%) ما بين اول واخر مدة البحث .وبعد استعراض التطورات الحاصلة في GDP بالاسعار الجارية خلال مدة البحث سنحاول رصد تطوراته باسعاره الثابتة والتي شهدت ارقامه نفس المشهد السابق وهو الارتفاع الملحوظ في جميع الاعوام مدة البحث باستثناء عام 2009 . ففي عام 1997 بلغ GDP بالاسعار الثابتة (121604) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.2%) ، ثم واصل ارتفاعه حتى اخر سنوات مدة البحث مسجلا اعلى ارقامه في عام 2014 والبالغ (249577) مليون دولار ومع ذلك انخفض معدل نمو السنوي الى (4.6%) . ومن الجدير بالاشارة اليه ،هو ، ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قد سجل خلال مدة البحث معدلات نمو سنوية موجبة تراوحت بين الحدين الادنى (0.3%) في عام 1998 والاعلى في عام 2000 وهو (10.9%) مع استثناء عام 2009 والذي كان فيها معدل النمو

[21] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ،ص 3 .
[22] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، ص5 .

السنوي سالب وهو (5.2%) . كما انه قد نما بمعدل نمو مركب بلغ (4.3%) ما بين اول واخر مدة البحث .

المبحث الثالث:اثر الانفاق العام في النمو الاقتصادي للامارات العربية

يعد اسلوب التحليل القياسي من الاساليب الكمية التي تقوم على اساس تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات المختلفة ومدى اتفاقها مع منطق النظرية الاقتصادية واجتيازها للاختبارات الاحصائية والقياسية .

اولا : توصيف النموذج القياسي

تعد مرحلة توصيف النموذج القياسي من اهم مراحل بناء النموذج واصعبها نظرا لما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج او التي يجب استبعادها منه [23] . وانطلاقا من كون الظاهرة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية والتي تتحدد بمتغيرات اقتصادية تمثل عناصر الظاهرة [24] . وبناءا على ذلك ، فان النموذج القياسي في بحثنا هذا يتضمن المتغيرات التالية :-

1. المتغير المعتمد Dependent Variables :.

تم اعتماد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP_G) بالاسعار الثابتة بوصفه متغيرا تابعا

2. المتغير المستقل Independent Variables:.

ويتضمن الانفاق العام بنوعيه الجاري (CE) والاستثماري (IE) . وحسب النظرية الاقتصادية فان الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يرتبط بعلاقة ايجابية مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي باسعاره الثابتة .

لقد اعتمد البحث على بيانات سلسلة زمنية تتكون من (18) مشاهدة للمدة من (2014-1997) حيث تم جمع البيانات بالاعتماد على المركز الوطني للاحصاء ... والبنك الدولي .

ثانيا: اختبار وتقدير وتحليل النموذج القياسي في الامارات العربية

سنتناول في هذا المحور التالي

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:.(Stability Testing of Time Series)

على ضوء نتائج الاستقرارية باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit root، الذي تم من خلاله استخدام احصائية ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لهذا الغرض ضمن حزمة برنامج EVIEWS 7، اتضح أن جميع متغيرات النموذج في الأمارات مستقرة في مستواها وعند مستوى معنوية يتراوح بين (1 %-5%)، وهذا موضح في الجدول (2):

جدول(2)

استقراريه المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي في الامارات العربية

[23] حسين علي بخيت ، وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ،ص 23 .
[24] عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي ، نظرية وحلول ،ط1 ، دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان ،2010 ،ص 23 .

المتغير	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	نوع الاستقرارية	مستوى المعنوية
GDPG	-5.377598	-3.886751 -3.052169 -2.666593	مستقر عند مستواه	%1
CE	-5.564998	-3.959148 -3.081002 -2.681330	مستقر بالفرق الثاني	%1
IE	-3.357637	-3.920350 -3.065585 -2.673459	مستقر بالفرق الاول	%5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (E-views

2.اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) في الامارات

وفقاً لنتائج اختبار الأثر في الجدول(3) فأن القيمة المحتسبة بلغت (36.90696) وهي أكبر من القيمة الحرجة والبالغة (29.79707). هذا يعني نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك ونقبل الفرضية البديلة القائلة وجود عدد من متجهات التكامل المشترك أكبر من الصفر (r=1) . كما و وفقاً لنتائج اختبار القيمة العظمى أعلاه فقد بلغت القيمة المحتسبة

(26.21347) وهي أكبر من القيمة الحرجة والبالغة (21.13162)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r=1)

جدول(3)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج القياسي

(اختبار الاثر واختبار القيم العظمى)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)		
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic
0.0088	21.13162	26.21347	0.0064	29.79707	36.90696
0.1871	14.26460	10.39812	0.2310	15.49471	10.69350
0.5868	3.841466	0.295376	0.5868	3.841466	0.295376

المصدر:. من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

ثانيا :. تقدير وتحليل النماذج القياسية في الامارات وفقاً لطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR):

يشير الجدول (4) الى أن هنالك آثر للمتغيرات المستقلة المتمثلة بالإنفاق الجاري(CE) ، والانفاق الاستثماري(IE)، بتخلف زمني (لسنة ولسنتين سابقتين) على المتغير التابع والمتمثل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDPG وفق طريقة الانحدار الذاتي(VAR) وكالآتي:

جدول(4) نتائج اختبار VAR في الامارات

Vector Autoregression Estimates			
Date: 08/17/16 Time: 09:25			
Sample (adjusted): 1999 2014			
Included observations: 16 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	GDP	IE	CE
GDP(-1)	-0.75209	-0.54842	26.41894

	3	6	
	(0.30558)	(2.87649)	(11.2901)
	[−2.46118]	[−0.19066]	[2.34002]
GDP(−2)	0.194491	7.672006	44.66384
	(0.27380)	(2.57732)	(10.1158)
	[0.71034]	[2.97674]	[4.41524]
IE(−1)	0.112388	0.987239	−1.679500
	(0.04078)	(0.38389)	(1.50674)
	[2.75579]	[2.57168]	[−1.11465]
IE(−2)	−0.108337	−1.112392	−1.331089
	(0.03771)	(0.35494)	(1.39310)
	[−2.87316]	[−3.13407]	[−0.95549]
CE(−1)	−0.001925	0.089585	1.656454

	(0.00813)	(0.07657)	(0.30053)
	[-0.23666]	[1.17001]	[5.51187]
CE(-2)	0.001587	0.012658	-0.400639
	(0.00774)	(0.07285)	(0.28592)
	[0.20500]	[0.17376]	[-1.40121]
C	13.75193	3439.254	10421.83
	(123.199)	(1159.69)	(4551.72)
	[0.11162]	[2.96567]	[2.28965]
R-squared	0.719728	0.940782	0.990066
Adj. R-squared	0.532880	0.901304	0.983443
Sum sq. resids	135513.9	12007427	1.85E+08
S.E. equation	122.7074	1155.058	4533.538
F-statistic	3.851939	23.83026	149.4946
Log likelihood	-95.05694	-130.9306	-152.8082

Akaike AIC	12.75712	17.24132	19.97603
Schwarz SC	13.09513	17.57933	20.31404
Mean dependent	43.55639	7689.938	49002.63
S.D. dependent	179.5379	3676.660	35232.87
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.84E+17	
Determinant resid covariance		3.28E+16	
Log likelihood		-372.3400	
Akaike information criterion		49.16750	
Schwarz criterion		50.18152	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

1-التخلف الزمني الأول:$GDPG_{(-1)}$

وضع هذا النموذج لبيان آثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالإنفاق الجاري(CE) والانفاق الاستثماري(IE) مع التركيز على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة على GDPG للسنة الحالية وكما موضح في المعادلة الآتية:

جدول(5)

نتائج الاختبارات الاحصائية لأثر الانفاق العام في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

النموذج	R^2	$R^{\backslash 2}$	Fالمحتسبة	Tالمحتسبة
$GDPG = 0.194491 + 26.41894CE - 0.548426IE$	72%	%53	3.851939	[-2.46118]

[2.34002] [- 0.19066]	23.83026 149.4946	%90 %98	94% 99%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

يتضح من المعادلة المقّدرة أن نسبة مساهمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة يمارس تأثيراً طردياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أن زيادة GDPG لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع GDPG للسنة الحالية بمقدار(0.194491) وحدة كذلك تشير المعادلة الى أن الانفاق الجاري(CE)يرتبط بعلاقة موجبة مع GDPG للسنة الحالية، حيث إن زيادة الانفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة GDPG للسنة الحالية بمقدار(26.41894) وحدة. كما يرتبط الانفاق الاستثماري (IE) بعلاقة عكسية مع GDPG للسنة الحالية ، حيث ان زيادة هذا الانفاق بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض GDPG للسنة الحالية بمقدار (0.548426) وحدة .

وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج الاول R^2 حوالي (72%)، وهذا يعني أن 72% من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع والمتمثل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعود الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (28%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية، فيما بلغت قيمة $R^{`2}$ حوالي (53%)، كما بلغت قيمة F المحتسبة للنموذج الاول (3.851939) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2.62395)عند مستوى معنوية (10%)، مما يدل على معنوية النموذج الإجمالي، ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج الثاني R^2 حوالي (94%)، وهذا يعني أن 94% من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع والمتمثل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعود الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (6 %) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية، فيما بلغت قيمة $R^{`2}$ حوالي (90%)، كما بلغت قيمة F المحتسبة للنموذج الثاني (23.83026) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (6.1)عند مستوى معنوية (1%) ، مما يدل على معنوية النموذج الإجمالي، ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج الثالث R^2 حوالي (99%)، وهذا يعني أن 99% من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع والمتمثل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعود الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (1 %) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية، فيما بلغت قيمة $R^{`2}$ حوالي (98%)، كما بلغت قيمة F المحتسبة للنموذج الثالث (149.4946) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (6.1)عند مستوى معنوية (1%)

، مما يدل على معنوية النموذج الإجمالي، ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. في حين كانت قيمة t المحتسبة لمعلمة الحد الثابت والبالغة (2.46118) اكبر من قيمةT الجدولية البالغة(1.734) عند مستوى معنوية 5% مما يدّل على معنوية هذه المعلمة، في حين بلغت قيمة t المحتسبة للمعلمة (CE) والبالغة (2.34002) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5%، مما يدل على معنوية هذه المعلمة، كما بلغت قيمة t المحتسبة لمعلمة IE حوالي (0.19066−) وهي اقل من القيم الجدولية بجميع المستويات وهذا ما يبين عدم معنوية هذه المعلمة.

2−التخلف الزمني الثاني: $GDPG_{(-2)}$

تشير نتائج المعادلة أدناه الى أن زيادة GDPG لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض GDPG للسنة الحالية بمقدار(0.752093) وحدة، ، كما يتضح من خلال المعادلة وجود علاقة طردية بين كل من(الانفاق الجاري CE والانفاق الاستثماري IE) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDPG للسنة الحالية. حيث إن زيادة الانفاق الجاري و الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة GDPG للسنة الحالية بمقدار(44.66384) و(7.672006)وحدة على التوالي.

وكانت قيم t المحتسبة لمعلمة الحد الثابت (0.71034) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة(0.688)عند مستوى معنوية 25%، كما بلغت قيمة t المحتسبة للمعلمة الانفاق الجاري CEوالانفاق الاستثماريIE (4.41524)(2.97674) على التوالي وهي اكبر من القيمة الجدولية البالغة(2.552)عند مستوى معنوية1%، وهذا يدل على معنوية المعلمتين.

جدول(6)

نتائج الاختبارات الاحصائية لأثر الانفاق العام في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

Tالمحتسبة	Fالمحتسبة	$R^{\backslash 2}$	R^2	النموذج
] [0.71034] [4.41524] [2.97674	3.851939 23.83026 149.4946	%53 %90 %98	72% 94% 99%	$GDPG$ =−0.752093+ 44.66384CE+ 7.672006IE

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E−views)

3-التخلف الزمني الأول: $IE_{(-1)}$

يتضح من خلال هذا النموذج انه توجد علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية وبين الانفاق الاستثماري(IE) لسنة سابقة ويمكن توضيحها بالمعادلة أدناه:

جدول(7)

نتائج الاختبارات الاحصائية لأثر الانفاق العام في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

النموذج	R^2	$R^{\backslash 2}$	Fالمحتسبة	Tالمحتسبة
$GDPG = 0.987239 - 1.679500CE - 0.108337IE_{(-1)}$	72%	%53	3.851939	-] [1.40121
	94%	%90	23.83026	] [0.20500
	99%	%98	149.4946	] [0.17376

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

من المعادلة اعلاه نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حقق نسبة زيادة مقدارها (0.987239) وحدة للسنة الحالية، كما و يرتبط الانفاق الجاري (CE) والانفاق الاستثماري (IE) بعلاقة عكسية مع GDPG للسنة الحالية، حيث إن زيادة الانفاق لكلا النوعين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض GDPG للسنة الحالية بمقدار(1.679500) و(0.108337) وحدة على التوالي . كما تدّل قيم t المحتسبة بأن معلمة الحد الثابت والبالغة(1.40121) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة(1.330) عند مستوى معنوية10%، فيما بلغت قيم t المحتسبة للمعلمتين (الانفاق الجاري والاستثماري)على التوالي(0.20500) و(0.17376) وهي اقل من القيم الجدولية وبجميع المستويات، مما يدّل على عدم معنوية هاتين المعلمتين.

4-التخلف الزمني الثاني: $IE_{(-2)}$

تشير المعادلة الى وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDPG للسنة الحالية والانفاق الاستثماريIE لسنتين سابقتين وكما يوضحها الجدول التالي : .

جدول(8)

نتائج الاختبارات الاحصائية لأثر الانفاق العام في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

	R^2	$R^{\backslash 2}$	Fالمحتسبة	Tالمحتسبة

النموذج				
$GDPG = -1.112392 - 1.331089CE - 0.108337IE_{(-2)}$	72%	%53	3.851939	-] [3.13407
	94%	%90	23.83026	-] [0.95549
	99%	%98	149.4946	[- 2.87316]

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

يتضح من نتائج المعادلة في الجدول اعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDPG قد حقق انخفاض مقداره (1.112392) وحدة للسنة الحالية، أما الانفاق الجاري (CE) والانفاق الاستثماري (IE) لسنتين سابقتين يرتبطان بعلاقة عكسية معGDPG للسنة الحالية، حيث إن زيادة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض GDPG للسنة الحالية بمقدار(1.331089) و(0.108337)وحدة على التوالي. كما ظهرت قيم (t) المحتسبة لمعلمة الحد الثابت والانفاق الاستثماري(3.13407) و(2.87316)على التوالي وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة(2.552)عند مستوى معنوية 1% مما يدّل على معنوية هذه المعلمات، فيما كانت قيم t المحتسبة لمعلمة الانفاق الجاري (0.95549) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية25%.

5-التخلف الزمني الأول: $CE_{(-1)}$

يتضح من خلال هذا النموذج انه توجد علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية وبين الانفاق الجاري(CE) لسنة سابقة ويمكن توضيحها بالمعادلة الموضحة في الجدول(9):

جدول(9)

نتائج الاختبارات الاحصائية لأثر الانفاق العام في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

النموذج	R^2	$R^{\backslash 2}$	Fالمحتسبة	Tالمحتسبة
$GDPG = 1.656454 - 0.001925CE_{(-1)} + 0.089585IE$	72%	%53	3.851939	[5.51187]
	94%	%90	23.83026	0.23666-] [
	99%	%98	149.4946	

[1.17001]				

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

من المعادلة اعلاه نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حقق نسبة زيادة مقدارها (1.656454) وحدة للسنة الحالية، كما و يرتبط الانفاق الجاري(CE) بعلاقة عكسية مع (GDPG) للسنة الحالية، حيث إن زيادة الانفاق الجاري (CE) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض GDPG للسنة الحالية بمقدار(0.001925) وحدة، في حين يرتبط الانفاق الاستثماري IE بعلاقة طردية مع GDPG للسنة الحالية، حيث إن زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة GDPG للسنة الحالية بمقدار(0.089585) وحدة. كما تدّل قيم (t) المحتسبة بأن معلمة الحد الثابت والبالغة(5.51187) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة(2.552) عند مستوى معنوية1%، في حين بلغت القيمة المحتسبة لمعلمة الانفاق الجاري (CE) حوالي (0.23666-) وهي اقل من القيمة الجدولية عند جميع المستويات، مما يدّل على عدم معنوية هذه المعلمة، في حين بلغت قيمة t المحتسبة لمعلمة الانفاق الاستثماري حوالي (1.17001) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 25%، وهذا يدل على معنوية هذه المعلمة .

6-التخلف الزمني الثاني: $CE_{(-2)}$

تشير المعادلة الى وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDPG للسنة الحالية والانفاق الجاريCE لسنتين سابقتين وكما يظهرها الجدول التالي : .

جدول(10)

نتائج الاختبارات الاحصائية لأثر الانفاق العام في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

النموذج	R^2	$R^{\backslash 2}$	Fالمحتسبة	Tالمحتسبة
$GDPG = -0.400639 + 0.001587CE_{(-2)} + 0.012658IE$	72%	%53	3.851939	-] [1.40121
	94%	%90	23.83026	[0.20500]
	99%	%98	149.4946	[0.17376]

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

يتضح من نتائج المعادلة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDPG قد حقق انخفاض مقداره (0.400639) وحدة للسنة الحالية، أما الانفاق الجاري (CE)لسنتين سابقتين والانفاق الاستثماري(IE)فأنهما يرتبطان بعلاقة طردية معGDPG للسنة الحالية، حيث إن زيادة الانفاق

الجاري لسنتين سابقتين والانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة GDPG للسنة الحالية بمقدار (0.001587) و (0.012658) وحدة على التوالي، ويظهر قيم t المحتسبة لمعلمة الحد الثابت (1.40121) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة(1.337) عند مستوى معنوية 10% مما يدّل على معنوية هذه المعلمة، فيما كانت قيم (t) المحتسبة لمعلمتي (الانفاق الجاري والاستثماري) والبالغة (0.20500) و (0.17376) على التوالي وهي اقل من القيم الجدولية وبجميع المستويات ، مما يدل على عدم معنوية المعلمتين .

الاستنتاجات:

لقد تم التوصل من خلال البحث الى العديد من الاستنتاجات وهي :-

1- ان نسبة الانفاق العام الى GDP في الامارات خلال اول مدة البحث واخرها فأنها سجلت ارتفاعاً كبيراً من (22.3%) الى (345.6%) حيث بلغ اعلى مستوى لها خلال مدة البحث في سنة 2011 حيث سجلت (353.1%) . ويعود السبب في هذا الارتفاع في جزء منه الى الجهود الحكومية لتطبيق الخطط التنموية الرامية الى تعزيز معدل النمو الاقتصادي وخفض مستوى البطالة ، واستجابة للظروف الاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية .

2- ان الانفاق الجاري في دولة الامارات العربية المتحدة قد اتخد مساراً تصاعديا حيث بلغ المتوسط العام للاهمية النسبية (76.1%) وبمعدل نمو مركب بلغ (13.3%) ، في حين ظهر الانفاق الاستثماري متذبذب خلال مدة البحث حيث بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية(15.6%) وبمعدل نمو مركب بلغ (6.1%) خلال مدة البحث .حيث ان الانفاق الجاري اكثر فاعلية في تحقيق النمو الاقتصادي من الانفاق الاستثماري

3- وضحت النتائج الاحصائية باستخدام اختبارات الاستقرارية احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الانفاق العام (الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري) ونمو الناتج المحلي الاجمالي في (الامارات) على جذر الوحدة ، حيث استقره معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في المستوى العام ، في حين استقر الانفاق الجاري في الفرق الثاني . اما الانفاق الاستثماري فقد استقر بالفرق الاول.

4- لقد تحققت فرضية البحث في وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام في الامارات فقد بلغت القوة التفسيرية للنموذج الاحصائي (72%) اما النسبة المتبقية البالغة (28%) تعود الى عوامل اخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية .

التوصيات:

1- ضرورة العمل على اصلاح الموازنة العامة بجانبيها الإيرادي و الإنفاقي من خلال حزمة من الاجراءات الفاعلة في هذين الجانبين في الامارات العربية .

2- ضرورة تنويع مصادر الايرادات العامة للدولة دون الاعتماد بشكل رئيسي على عوائد الصادرات النفطية لان الايرادات المتأتية من هذا المصدر تكون عرضة للتغيرات التي تطرأ على الاسواق العالمية مما يجعلها متذبذبة وغير مستقرة وهذا ينعكس بشكل سلبي على حجم الانفاق العام لذا بات من الضروري الاعتماد على المصادر الايرادية التي تتسم بالاستقرار النسبي كالضرائب وغيرها ومن خلال العمل الجاد على اصلاح النظام الضريبي وتفعيله بالشكل الذي يعزز الايرادات العامة للدولة

3- ينبغي ان تكون السياسة الانفاقية للدولة قائمة على اساس اعطاء الاولوية في زيادة حجم الانفاق الاستثماري بنسبة اكبر من الانفاق الجاري وبما يؤدي الى توسيع الطاقات الانتاجية ويسارع في زيادة الانتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

4- رفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال توجيه الانفاق الاستثماري بشكل تنموي والذي بدوره يؤدي الى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل من نسبه الاعتماد على الايرادات النفطية.

المصادر:

1. الوادي، محمود حسين ، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي ،ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2009 .
2. طاقة، محمد ، و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.
3. المحجوب، رفعت، المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، جامعة القاهرة ، 1966.
4. ناصر، زين العابدين ، علم المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 1975 ، جامعة عين الشمس2009.
5. عايب ،وليد عبد الحميد، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،ط1، مكتبة الحسن العصرية للنشر والتوزيع ،بيروت ،2010 .
6. عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 – 2005 .
7. عبد الحميد، عبد المطلب، النظرية الاقتصادية – تحليلي جزئي وكلي ، ط بلا ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007 .
8. عبده، عبير شعبان ، وسحر عبد الرؤوف القفاش ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ،2013.
9. العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي ، جامعة الموصل ،2002 .

10. عصفورمحمد شاكر ، اصول الموازنة العامة ، ط 4 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع . عمان . 2012.
11. القريشي، محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية ، ط1 ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .
12. مصرف الامارات العربية المتحدة ، التقرير السنوي لسنة 2001 .
13. مصرف الامارات العربية المتحدة ، التقرير السنوي لسنة 2002 .
14. المركز الوطني للاحصاء ، دولة الامارات العربية المتحدة ، التقرير التحليلي للابعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة لسنه 2009 .
15. وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2011.
16. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012.
17. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004.
18. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.
19. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.